الأَدلَّةُ والبرَاهِينُ

عَلى

كُفْرِ عَاذِرِ المُشركِينَ

كتبها أبو حمزة

محمد بن عبد العليم آل ماضي

– وفَّقه الله –

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد ؛

فقد اطلعت على فتوى تتعلق بالتفصيل في حكم مَنْ لم يُكفِّر المشركين ، وهي المسألة المعروفة بتكفير العاذر (عاذر المشركين) .

وجاء فيها :

(.....وبذا يُعلم أنَّه لا يجوز لطائفة الموحدين الذين يعتقدون كُفْر عُبَّادِ القُبُور أنْ يُكَفِّرُوا إخوانَهم الموحدين !! الذين توقَّفوا في كُفرِهِم حتى تُقَامَ عليهم الحجَّةُ؛ لأَنَّ توقُّفَهم عن تكفيرهم له شُبهةٌ !!، وهي اعتقادهم أَنَّه لا بُدَّ مِنْ إقامة الحجة على أولئك القبوريين قبل تكفيرهم بخلاف من لا شبهةَ في كُفْرِهِ كاليهود والنصارى والشيوعيين وأَشْبَاههم!!، فهؤلاء لا شُبْهةَ في كُفْرِهِم ولا في كُفْرِ مَنْ لم يُكَفِّرهم!!، والله وليُّ التوفيق، ...) انتهى المراد نقله من الفتوى.

ومعنى هذه الفتوى أن من يعذر اليهود والنصارى والشيوعيين وأمثالهم من الكفار الأصليين فهو كافر مثلهم لأنه لا شبهة في كُفْرهم ، أما منْ يَعذر المشركين القبوريين وسائر المرتدين مِن المنتسبين للإسلام ، فهذا العَاذِرُ لا يُكَفَّرُ إلَّا بعد إقامة الحجة عليه وإزالة الشبهة عنه لأنه توقَّف عن تكفير القبوريين (عذرهم بالجهل أو التأويل) بسبب الشبهة.

فهذه الفتوى باطلةٌ ومخالفةٌ للكتاب والسنة والإجماع بل هي بابُ ضَلالةٍ ورِدَّةٍ عنْ الدِّينِ كما سيأتي بيانه.

ومن المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أنَّ مَنْ شكَّ في كُفر الكافر فهو كافرٌ مثلُهُ ، وأنَّ تكفير المشركين جُزْءٌ مِنْ أَصْلِ دينِ الإِسلامِ الذي بعث الله به سائر رسله ، وأنزل به كتبه ، وقبل الشروع في بيان مخالفة هذه الفتوى للأدلة الشرعية لابُدَّ مِنْ مُقدِّمةٍ تُعرَفُ بها صورةُ

المسألة لأنَّ الحُكمَ على الشيءِ فرعٌ عَنْ تَصَوره ، وغَالبُ التفرُّقِ والاختلاف سبَبُهُ الجهلُ بماهية الألفاظ وحقائق المسائل ؛ **فأقول:**

أَساسُ هذه المسأَلةِ في فَهْمِ أَصلِ دِيْنِ الإِسلامِ ، وهو معنى كلمةِ التَّوحيدِ : " لا إِلهَ إلا اللهُ "، فقول :" لا إله " نافياً استحقاق العبادة لكل المعبودات ، وقول : " إلا الله " مثبتاً العبادة لله وحده لا شريك له ، وقد بينها الله جل وعلا بقوله : " فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى " ، وقوله : "ولقد بعثنا في كل أمةٍ رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت."

والكفرُ بالطاغوت يكون بالقلب واللسان والعمل ؛ لا يصح الإيمان إلا بهذا ، وصفته :

فبالقلب هو بُغْضُ الطاغوت ، وتمني زواله ، واعتقاد كُفْرِهِ ، وكُفْرِ مَنْ عَبَدَهُ ولو كان مِنْ أَزهدِ النَّاس ، وأَكْثَرِهم عبَادةً كما قال تعالى : " ولقد أُوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلى الذينَ مِن قَبْلِكَ لئِنْ أَشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين "

وأَمَّا باللسان فيكون بسبِّه وتقْبِيحِهِ ، والتصريحِ بالكُفْرِ به ، وبيان ضَلَالِهِ حتى لا يَغْتَرَّ الناسُ به وليَظْهَرَ ضَلَالُ عابديه ، ويشملُ أيضاً التصريحُ بكُفْرِ مَنْ عَبَدَهُ كما قال في قصة إبراهيم إمام الحنفاء : " قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين "

وأَمَّا بالعمل ؛ فيشمل إزالته باليد عند القدرة ، وجهادَ عابديه حتى يكفروا به ويؤمنوا بالله جل وعلا.

والإيمان بالله معناه : إفراد الله بسائر أنواع العبادة خالصةً له دون ما سواه ، وتكفيرُ من تركها وبغضه والبراءة منه وجهاده باليد واللسان .

وهذه ملة إبراهيم التي أمرنا الله باتباعها ، فقال : " قد كانت لكم أسوةٌ حَسَنَةٌ في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوةُ والبغضاءُ أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده..الآية"([١]) ، وسيأتي مزيدُ بَسْطٍ للمسألة.

وقد أجمع العلماء على أن مَنْ لم يُكَفِّرْ المشركين أو شَكَّ في كُفرهم أو صحَّح مذهبهم كفرَ ، وعَدُّوهُ ناقضاً من نواقض الإسلام.

والمشركُ هو مَنْ انطبق عليه وَصْفُ الشركِ وعِلَّتُهُ ، وهو عبادة غير الله تعالى لأنَّ الشركَ ضدُ التوحيدِ.

فمَنْ عَبَدَ اللهَ ، وعَبَدَ معهُ غيرَهُ ، فهو مشركٌ كافرٌ ، وعلى هذا تواترت أَدلَّةُ الكتاب والسنة وأَجْمَعَت عليه الأُمَّةُ.

قال تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ، وقال : (إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار)

وقال في بيان صفة المشرك وحكمه : (فإذا مس الإنسان ضر دعا ربه منيباً إليه ثم إذا خوَّله نعمة منه نسي ما كان يدعو إليه من قبل وجعل لله أنداداً ليضل عن سبيله قل تمتع بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار) ، فوصف حالهم ، وأعقبه بالحكم الدنيوي (التكفير) ، وبالحكم الأُخروي (الخلود في النار)، وأمر باعتقاد ذلك ، والتصريح به (قل تمتع...).

وقال: (ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون)

وقال : (وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل لله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون.)

([١]) وقد وردت الآيات في بيان ملة إبراهيم في سياق قصته مع قومه في سورة البقرة وآل عمران والأنبياء والشعراء والزخرف وغيرها ، وقد جمعت هذه الآيات كُلَّ ما ذكرناه بأفضل سياق وأكمله وأوضحه ، فمن أراد معرفة ملة إبراهيم فليراجعها ، والله أعلم.

وقال في حق الأنبياء والمرسلين الذين هم صفوة الموحدين المسلمين : (ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين)

وقال : (ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون)

والقرآن كُلُّه في بيان التوحيد وأركانه وشروطه ونواقضه وبيان الشرك وصفته وأحكامه .

وفي السنة من ذلك أحاديث متكاثرة منها:

(من مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار)

وقوله ﷺ: (من شهد أن لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله فقد حَرُم ماله ودمه وحسابه على الله تعالى)

وسُئل النبي ﷺ أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك..)

وقد أجمعت الأمة إجماعاً ضرورياً – قطعياً – على تكفير مَنْ أَشركَ مع الله غيره في العبادة ، وعقدَ الفقهاءُ مِنْ كُلِّ مذهبٍ باباً لبيان حُكْمِ المرتدِ ، وعرَّفوه بأنه : المسلمُ الذي يرجعُ عن الإسلام بقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ ، وقرَّروا أن أغلظ أنواع الردَّة ، وأشدَ نواقض الإسلام هو الشركُ في عبادةِ الله تعالى.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (منهاج التأسيس في كشف شبهات داود بن جرجيس ص ٦٥):

(ونقول : اجتمعت الأُمَّةُ على تحريمِ هذا – يعني عبادة القبور – **وعلى كُفْرِ فاعِلِه إجماعاً** ضرورياً يُعرف بالضرورة مِنْ دِينِ الإسلامِ ، وبتصور ما جاءت به الرسل واتفاق دعوتهم، فإن كُلَّ رسولٍ أَوَّلُ ما يَقْرَعُ أَسْماع قومه بقوله : (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) كما تقدمت الأدلة ذلك ، قال شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني رحمه الله ورضي عنه : من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم كفر إجماعاً.

قال شارح الإقناع من كتب الحنابلة ، منصور بن يونس البهوتي المصري : لأنَّه فِعلُ عابدي الأصنام قائلين : (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى..الآية) اهـ.

وقال في عيون الرسائل (ص ٥٠١ وما بعدها) :

(فمَقتُ هؤلاء المشركين ، وعيبهم ، وذمهم ، **وتكفيرهم ، والبراءة منهم هو حقيقة الدين، والوسيلة العظمى إلى رب العالمين؛ ولا طيب لحياة المسلم وعيشه، إلا بجهاد هؤلاء ، ومراغمتهم ، وتكفيرهم ، والتقرب إلى الله بذلك** ، واحتسابه لديه "يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ إِلا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ " ، فهذا المقام الشريف، والوصف المنيف هو الذي أنكرتموه، واستحللتم به أعراض المسلمين، ورميتموهم لأجله بالعظائم، وإلى الله نمضي جميعاً ، وعنده تنكشف السرائر، وتبدو مخبئات الضمائر والصدور ، ويعلم من عادى حزبه وأولياءه، ووالى حربه وأعداءه ماذا جنى على نفسه، وأي الفريقين أولى به، وأي الدارين أليق به ؟؛ فالمرء مع من أحب ونصر ، ووالى، شاء أم أبى.

وهل حدث الشرك في الأرض إلا برأي أمثال هؤلاء المخالفين ؟ ، الذين يظهرون للناس في زي العلماء، وملابس الصلحاء، وهم من أبعد خلق الله عما جاءت به الرسل من توحيده ومعرفته، والدعاء إلى سبيله، بل هم جند محضرون للقباب وعابديها، فقد عقدوا الهدنة والمؤاخاة بينهم وبين من عبد الأنبياء والمشائخ، وأوهموهم أنهم إذا أتوا بلفظ الشهادتين واستقبلوا القبلة، لا يضرهم مع ذلك شركٌ ولا تعطيلٌ ، وأَنّهم هم المسلمون، وهم خيرُ أُمَّةٍ أُخرجت للناس، وهم صفوفُ أهل الجنة، فاغتروا بهذا القول منهم، وغلوا في شركهم وضلالهم حتى جعلوا لمعبوديهم التصرف والتدبير، من دون الله رب العالمين....) اهـ.

قُلْتُ :

فتأَمل حكايته الإجماع على كُفْرِ عُبَّادِ القُبُور ، وعلى أَنَّ تكفيرهم جزءٌ مِنْ أَصْلِ الإسلام!!فمن شكَّ في كفر المشركين هل يكون مسلماً متبعاً لملة إبراهيم؟!

فإذا تقرر هذا ؛ تبيَّن وظهر أَصْلُ المسألة التي يدور حولها البحث ، وهي تكفير مَنْ يعذرُ المشركين مِنْ عُبَّادِ القُبُور والرافضة ، والجهمية ، والبهائية ، والقاديانية ، والعلمانيين ، وغيرهم ممن ارتدَّ عن الدين بارتكابه لناقضٍ من نواقض الإسلام الظاهرة لأنَّ هذا العاذر مُكذِّبٌ لأَدلة القرآن والسنة ، ومناقضٌ للإجماع الضروري على رِدَّة هؤلاء المشركين عن الإسلام ، ولأنه لم يَأْتِ بأَصْلِ الإسلامِ وأَساسه.

وهؤلاء العاذرون يرون أن فعل عُبَّاد القبور والمرتدين عن الإسلام فعلٌ كفريٌّ ، ويقرِّرُون ذلك لكنهم لا يُكفِّرونهم بأَعْيانهم ؛ **فيُكَفِّرون النّوعَ ولا يُكفِّرون الشَّخْصَ المُعيَّنَ الواقِعَ في الرِّدَّة** ، والحقيقةُ أنَّ هذا التكفير النَّوعَيَّ أَمرٌ معنويٌّ لا وجودَ له إلا في الأَذْهَان لأَنَّهم إذْ يُؤصِّلُونَهُ في بَعْضِ دروسهم وكتبهم لكنهم يحكمون واقعياً لِكُلِّ مُرتدٍ أو عابدٍ للأوثان والقبور بأَنَّهُ مسلمٌ له كافَّةُ حُقُوقِ المسلمين ، مهما بلغ من درجات الرِّدَّة الصريحة ، وارتكب من نواقض الإسلام ، ويعتذرون له إمَّا بالجَهْلِ ، أَوْ بالتأويل ، أو نحوها من الأعذار ؛ فصار كلامهم عن تكفير عُبَّاد القبور والأوثان وسائر المرتدين كلاماً نظرياً لا وجودَ لهُ في الواقع ؛ فلا يحكمون على معينٍ بالكفر إلا من ورد النصُّ بتعيينه باسمه كفرعون وهامان وقارون وأَبي لهبٍ وأمثالهم ، ويمتنعون ويُحذِّرون مِنْ تكفير مَنْ فَعَلَ مِثْلَ أَفْعَالهم بل يُبَدِّعُون ، ويُحارِبُون مَنْ يُكفِّرُ هؤلاء المشركين والمرتدين بأَعيانهم ، ويُنَصِّبُونَ أنفسهم للمُحاماة عن المشركين بل وتصحيح إِسْلامهم بالأعذار الواهية والشبهات العاطلة مناقضين بذلك أَصلَ الإسلام الذي جاءت به الرسل ، وأُنْزِلت به الكتب.

لذا سار هؤلاء العاذرون على مذهب الجهمية الذين لا يُكفِّرون إلا مَنْ وَرَدَ النَّصُ بتعيينه لا لأنه كافرٌ في نفس الأمر ، وإنما لأن النصوص جاءت بتعيينه ، وأجمعت الأمة على كفره.

وما أشبه كلام هؤلاء بحال أَسْلافِهم من الجهميَّة الأوائل الذين ينفون صفات الله جل وعلا ، ويزعمون أنهم ينزهونه عن مشابهة المخلوقين ، وإنما يَدُورُون على أَنَّهُ ليس في السماء إِلَهٌ

، **وقد ضرب لهم حماد بن زيد رحمه الله مثلاً ؛ فقال :"مَثَلُ الجهميَّة كقَومٍ قالوا : في دَارِنَا نَخْلةٌ ، قيل : لها سَعَفٌ ؟ ، قالوا : لا ، قيل : لها كَرَبٌ؟ ، قالوا : لا ، قيل : لها رُطَبٌ وقنوٌ ؟ : قالوا : لا ، قيل : فَلَهَا ساقٌ ؟ ، قالوا : لا ، قيل : فَمَا في دَارِكُم نَخْلَةٌ."**

وكذلك حَالُ هَؤُلاءِ العَاذِرِينَ يَصرُخُونَ في الدُّروسِ وعلى المنابرِ بتَكْفيرِ مَنْ عَبَدَ غيرَ اللهِ ، وأَنَّ الشِّرك يُحبِطُ العمل ، ولا يغفره الله ، ثُمَّ إِذَا رَأَوا مَنْ يَعْبُدُ القُبُور أَو يرتكب نواقض الإسلام ، قالوا : هذا مسلمٌ ! جاهلٌ ! ، لا يجوز تَكْفيرُهُ ولا تسمِيَتُهُ مُشرِكاً لأَنَّه مَعْذورٌ بجهله ، أَو بتأويله ، أَو بخطئه ، فأَبطلوا قولهم الأَول ، وهم يحاولون بهذا مغالطةَ أَهل التَّوحيد بالتَّمويهِ كما فَعَلت الجهمية الأوائل ، وَسَائِرُ العُقَلاءِ مِن بَنِي آدَمَ يعلمُون أَنَّ نَفْيَ صفاتِ الشيءِ نفيٌ لوجوده ، فالمشرك عرفناه بأفعاله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة وهو مَنْ يعبدُ مع الله إلهاً آخرَ ، وهؤلاء يقولون : مسلمٌ جاهلٌ مع أنه لم يأت بالإسلام بل أتى بالشرك الصَّريح لأَنَّ الإسلام هو إخلاص العبادة لله وحده لا مُجَرَّدُ العبَادَة كما بيَّنَا.

وهناك فريقٌ آخَرَ يَرَى أَنَّ ما يُفْعَلُ عند القُبُور مِنَ الذَّبْحِ والنَّذْرِ والدُّعاء للمَقْبُور وعبادته ؛ أَنَّ هذا محرَّمٌ ، وليس بشركٍ ، أو أَنَّه مكروهٌ ، أو أَنَّهُ مُستَحَبٌ ؛ فهذا مشركٌ كافرٌ لا يُقالُ عنه في الحقيقة عاذرٌ لأَنَّ العَاذِرَ للمشركين هو مَنْ يَرَى أَنَّهم وَقَعُوا في الشرك ، ولكنْ لا يَقَعُ حُكْمُهُ (التكفير) عليهم لأنهم معذورون بالجهل أو التأويل أو غير ذلك ؛ فلا بُدّ من إقامة الحجة - يقصد مناظرتهم - وثبوت الشروط وانتفاء الموانع وغيرها من الأحكام التي ما أنزل الله بها من سلطان ؛ فهذا هو النوع الذي يُطلَقُ عليه (العاذرُ للمشركين).

وأما هذا الصنف ؛ فيرى أَنَّ عُبَّادَ القُبُورِ مُسلمون لم يَقَعُوا في الشِّركِ الأَكْبر أَصْلاً كحال ابن حجر الهيتمي والسيوطي وداود بن جرجيس وغيرهم من دُعَاةِ الشّرك قديماً وحديثاً ، فَمَنْ جَعَلَ هذا النوع قَسِيماً للعَاذِرِ ، فقد أَخْطأ ، وضَلَّ ، والتَبَست عليه الأُمور.

وقد قال تعالى في حقِ مَنْ أشرك :" وإذا مسَّ الإنسانَ ضُرٌ دعا ربَّه منيباً إليه ثم إذا خَوَّله نعمةً منه نسي ما كان يدعو إليه من قبلُ وجعلَ لله أنداداً ليُضلَ عن سبيله قل تمتع بكُفرك قليلاً إنك من أصحاب النار ".

فكفَّرهُ – تعالى – باتخاذ الأنداد ، وهم الشركاءُ في العبادة ، وأمثال هذه الآيات كثيرٌ ، **فلا يكون مُوحِّداً إلا بنفي الشرك ، والبراءة منه ، وتكفيرِ من فعله** ...) اهـ.

إلى قوله :

(ووَسَمَ – تعالى – أهلَ الشركِ بالكفرِ فيما لا يُحصى من الآيات ، **فلا بُدَّ من تكفيرهم أيضاً ، هذا هو مُقتضَى لا إله إلا الله ،كلمةُ الإخلاص ، فلا يَتمُ معناها إلا بتكفيرِ من جعل لله شريكاً في عبادته** ، كما في الحديث الصحيح : "من قال لا إله إلا الله ، وكفرَ بما يُعبدُ من دون الله ، حَرُمَ مالُه ، ودمُه ، وحسابُهُ على الله"، فقوله : " وكفر بما يُعبدُ من دون الله " تأكيدٌ للنفي ، فلا يكون معصومَ الدَّمِ والمالِ إلا بذلك ، **فلو شكَّ أو تردَّدَ لم يُعصَم دمُهُ وَمَالُهُ**.)اهـ.

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب أيضاً (الدرر ١٠/٧٩):

(لما اختلف الناس بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، وبإجماع أهل العلم أنهم لا يقال فيهم إلا الحسنى مع أنهم عثوا في دمائهم ، ومعلوم أَنَّ كلا الطائفتين أهل العراق وأهل الشام معتقدة أنها على الحق والأُخرى ظالمةٌ ، ونَبَغَ مِن أصحاب علي رضي الله عنه مَنْ أَشْرَكَ بعَليٍّ ، وأَجْمَعَ الصحابةُ على كفرهم وردتهم وقتلهم لكن حرقهم عليٌّ ، وابنُ عبَّاس يرى قتلهم بالسيف .

أترى أهل الشام لو حملهم مخالفة علي على الاجتماع بهم والاعتذار عنهم والمقاتلة معهم ؛ لو امتنعوا ، **أترى أحداً من الصحابة يشك في كفر من التجأ إليهم** ولو أظهر البراءة من اعتقادهم؟ وإنما التجأ إليهم وزين مذهبهم لأجل الاقتصاص من قتلة عثمان؟!.) اهـ.

قلتُ :

هذا يدل دلالة واضحة على أَنَّ مصطلح العاذر لم يكن موجوداً عند السلف بل حكموا على الشاكِّ في أصول الدين بالرِدَّة ، فتنبه!.

وفيه دلالة أيضاً على رِدِّ شُبْهة الضَّالين الذين يقولون : بدعةُ تكفيرِ العَاذِرِ ، وكأن العاذر كان موجوداً في زمان السلف !

إنَّ هذا المعتقد الباطل (إعذار المشركين والمنع من تكفيرهم) ليس معتقد أهل الإسلام أصلاً فضلاً عن أن يكون مستقراً عند أحدٍ من السلف وحاشاهم.

وقال أيضاً (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد –ص ٢٧):

(وقد ذكر في الإقناع عن الشيخ تقي الدين (ابن تيمية)، أنَّ مَنْ دَعَا عَليَّ بن أبي طالب فهو كافرٌ ، **وأَنَّ من شكَّ في كفره فهو كافر، فإذا كان هذا حال من شكَّ في كفره مع عداوته له ومقته له، فكيف بمن يعتقد أنه مسلم ولم يعاده؟!، فكيف بمن أحبه؟!، فكيف بمن جادل عنه وعن طريقته؟!.**) اهـ.

وقال أيضاً (الدرر السنية (٩/٤٢٨):

(ولم يسمع أحدٌ من الأولين والآخرين أن أحدًا أنكر شيئاً من ذلك ، أو استشكله لأجل ادعائهم الملّة ، أو لأجل قول : لا إله إلاّ الله ، أو لأجل إظهارِ شيءٍ من أركان الإسلام ، إلاّ ما سمعناه من **هؤلاء المَلَاعِين في هذه الأَزمان مِن إِقْرَارِهم أَنَّ هذا هو الشرك، ولكنْ مَن فعله ، أو حسَّنه ، أَو كان مع أهله ، أَو ذَمَّ التَّوحيد ، أَو حَارَبَ أَهْلَهُ لأَجْله ، أَو أَبْغَضَهُم لأَجْلِهِ ، أَنَّه لا يُكَفَّر لأَنَّهُ يقول : لا إله إلاّ الله ، أَو لأَنَّهُ يُؤدي أركان الإسلام الخمسة ، ويستدلون بأن النبي ﷺ سمَّاها الإِسلام ، هذا لم يُسمَعْ قَطُّ إلاّ مِنْ هؤلاءِ المُلْحِدِينَ الجَاهِلينَ الظَّالِمِينَ.**

فإَنْ ظَفِرُوا بحرفٍ وَاحِدٍ عنْ أَهْلِ العِلمِ ، أَو أَحَدٍ منهُم يستدلُون به على قولهم الفَاحِشِ الأَحْمَقِ فليذكُروهُ ، ولكنَّ الأَمرَ كما قال اليمني في قصيدته :

أَقاوِيلُ لا تُعْزَى إِلى عَالِمٍ فَلاَ تُساوِي فِلْساً إِنْ رَجَعْتَ إِلى النَّقْدِ.) اهـ.

وقال حسين ، وعبد الله ابنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الدُّرر ١٣٩/١٠):

(..الرجل لا يكون مسلماً إلا إذا عرف التوحيد ، ودان به ، وعمل بموجبه ، وصدَّق الرسول فيما أخبر به ، وأطاعه فيما نهى عنه ، وأمر به ، وآمن به ، وبما جاء به ؛ فمن قال : لا أُعادي المشركين ، أَو عَادَاهُم **ولم يُكفِّرهم** ، أو قال : لا أَتعرَّضُ أهل لا إله إلا الله ولو فعلوا الكفر والشرك ، وعادَوا دينَ الله ، أو قال : لا أَتعرَّضُ للقِبَابِ ؛ **فهذا لا يكون مسلماً** بل هو ممن قال الله فيهم : (ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً) ، والله سبحانه وتعالى أوجب معاداة المشركين ومنابذتهم **وتكفيرهم** ...إلخ الفتوى.)

وسُئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين عمن ارتكب شيئاً من المكفرات جهلاً ، يُكَفَّرُ إِذَا كان جَاهِلاً بكون ما ارتَكَبَهُ كُفرٌ أَم لاَ؟

فأجاب :

(قال تعالى : "إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً".

فلا عُذْرَ لأحدٍ بعد بعثة محمد ﷺ في عدم الإيمان به وبما جاء به، بكونه لم يفهم حُجج الله وبيناته لأن الله سبحانه أخبر عن الكفار بعدم الفهم، فقال تعالى: " وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً

أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً" ، وقال: " إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ " ، وقال: " صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ ".

والآيات في وصفهم بغاية الجهل، كثيرة معلومة، فلم يعذرهم – تعالى – بكونهم لم يفهموا، بل صرح بتكفير هذا الجنس، وأنهم من أهل النار، كما في قوله تعالى: " قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً " ، وقوله: " وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ".) اهـ.

إلى قوله:

(وقال أيضاً (يقصدُ ابنَ تيمية): من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نَفَراً قليلاً لا يبلغون بضعةَ عشرَ، أو أنهم فسقوا ، فَلَا رَيْبَ في كُفرِ قَائلِ ذلك ، **بل مَنْ شَكَّ في كُفْرِهِ فهو كَافرٌ،** انتهى.

فانظر تكفيره الشاكَّ، مع القطع بأن سبب الشكِّ هو الجهل، وأطلقه على من ذكر مع العلم القاطع بأن أكثر هؤلاء أو كلهم جهالٌ لم يعلموا أن ما قالوه كفر.

وقال أيضاً : فكلُّ مَن غلا في نبيٍّ، أو رجلٍ صالحٍ ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية ، مثل أن يدعوه من دون الله، مثل أن يقول: يا فلان أغثني، أو ارحمني، أو انصرني، أو اجبرني، أو توكلت عليك، أو أنا في حسبك، أو أنت في حسبي، ونحو هذه الأقوال، التي هي من خصائص الربوبية، التي لا تصلح إلا لله، فكلُّ هذا شركٌ وضلالٌ ، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، انتهى.) اهـ.

وقال (في الدُّرر ١٠/٣٦٥) :

(وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار مع تصريحه بكفرهم ، ووصف النصارى بالجهل مع أنه لا يشكُّ مسلم في كفرهم ، ونقطع أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهالٌ مقلدونَ ، فنعتقد كفرهم ، وكفر من شكَّ في كفرهم.

وقد دلَّ القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر ، والشك هو التردد بين شيئين كالذي لا يجزم بصدق الرسول ولا كذبه ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه ونحو ذلك ...) اهـ.

وقال الشيخ سليمان بن سحمان (الأسنة الحداد ١٣٩):

(ومن نادى غير الله نداء العبادة ، واستغاث به ، وسأله ، ولجأ إليه فهو كافر ، ومن شكَّ في كفره فهو كافر ..) اهـ.

ثالثاً :

أن تكفير المشركين من أصل الدين لأنه جزء من الكفر بالطاغوت؛ فمن شك في كفرهم أو حكم بإسلامهم فلم يكفر بالطاغوت ؛ فهو إما كافرٌ جاهلٌ بأصل دينه ، أو كافرٌ معاندٌ للإسلام ، والعاذرُ يجزم بإسلام عباد القبور بل ويحارب من يُكفِّرهم ؛ فالشاكُّ أقلُ درجة من العاذر لأنه مترددٌ مضطربٌ.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الدرر ١٠/١٠٢):

(بل هذان أصلان مستقلان كبيران ، وإن كانا متلازمين ؛ فالنهي عن الشرك يستلزم الكفر بالطاغوت ، ولا إله إلا الله الإيمان بالله ، وهذا وإن كان متلازماً ، **فنوضِّح لكم الواقع ، وهو أن كثيراً من الناس يقول : لا أعبدُ إلا الله ، وأنا أشهد بكذا ، وأقر بكذا ، ويُكثر الكلام ، فإذا قيل له : ما تقول في فلان وفلان إذا عَبَدَا أو عُبِدَا من دون الله ؟ قال : ما عَلَيَّ من الناس ، الله أعلم بحالهم !، ويظن بباطنه أن ذلك لا يجب عليه .)** اهـ.

وقال في بيان أنواع الطاغوت ، وصفة الكفر به (الدرر السنية ١ / ١٦٢- ١٦٣):

(اعلم – رحمك الله تعالى – أنّ أولَ ما فرض الله على ابن آدم الكفر بالطاغوت ، والإيمان بالله ، والدليل قوله تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أنِ اعبدوا اللهَ واجتنبوا الطاغوت) **فأمّا صفة الكفر بالطاغوت : أن تعتقد بطلان عبادة غير الله ، وتتركها ، وتبغضها ، وتُكفِّر أهلها ، وتعاديهم.**

وأمّا معنى الإيمان بالله : أن تعتقد أنّ الله هو الإله المعبود وحده دون سواه ، وتخلص جميع أنواع العبادة كلها لله ، وتنفيها عن كل معبود سواه ، وتحب أهل الإخلاص وتواليهم ، وتبغض أهل الشرك ، وتعاديهم.

وهذه ملّة إبراهيم التي سفه نفسه مَن رغب عنها ، وهذه هي الأسوة التي أخبر الله بها في قوله تعالى : (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنّا بُرآءُ منكم وممّا تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العدواة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده.) اهـ.

وقال أيضاً (الدرر ٢/١٠٩):

(وأنت يا من مَنَّ الله عليه بالإسلام، وعرف أنَّ ما من إله إلا الله، لا تظن أنك إذا قلت : هذا هو الحق ، وأنا تاركٌ ما سواه ، لكن لا أتعرض للمشركين ، ولا أقول فيهم شيئاً ، **لا تظن أن ذلك يحصل لك به الدخول في الإسلام** ، بل لا بد من بغضهم ، وبُغضِ من يحبهم ، ومسبتهم ، ومعاداتهم ، كما قال أبوك إبراهيم ﷺ، والذين معه: (إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ) ، وقال تعالى: (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى)، وقال تعالى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)

ولو يقول رجل : أنا أتبع النبي ﷺ ، وهو على الحق، لكن لا أتعرض اللات والعزى ، ولا أتعرض أبا جهل وأمثاله ، ما عليَّ منهم ؛ **لم يصح إسلامه.**) اهـ.

وقال أيضاً (السابق ٢/١١٩):

(فالله ، الله ، إخواني : تمسكوا بأصل دينكم أوله ، وآخره ، أُسِّه ، ورأسه ، وهو : شهادة أن لا إله إلا الله ، واعرفوا معناها ، وأحبوا أهلها ، واجعلوهم إخوانكم ، ولو كانوا بعيدين ، واكفروا بالطواغيت ، وعادوهم ، وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم ، **أو لم يُكفِّرهم** ، أو قال ما عليَّ منهم ، أو قال ما كلَّفني الله بهم ، فقد كذب هذا على الله وافترى ، بل كلَّفه الله بهم ، وفرض عليه الكفر بهم ، والبراءة منهم ، ولو كانوا إخوانه ، وأولاده ، فالله ، الله ، تمسكوا بأصل دينكم لعلكم تلقون ربكم ، لا تشركون به شيئاً ، اللهم توفنا مسلمين ، وألحقنا بالصالحين.) اهـ.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن (الدرر السنية: ١١/٥٢٣):

(وهذا يُبين حال هذا الرجل (يقصد المردود عليه) أنه لم يعرف لا إله إلا الله ، ولو عرف معنى لا إله إلا الله لعرف أن مَن شك أو تردد في كفر من أشرك بالله مع الله غيره أنه لم يكفر بالطاغوت.) اهـ.

وقال الشيخ عبد الله أبا بطين الدرر السنية (١٢/٦٩.) :

(فإن كان مُرتكب الشرك الأكبر معذوراً لجهله ، فمن الذي لا يُعذر ؟! ولازم هذه الدعوى : أنه ليس لله حجة على أحد إلاَّ المعاند ، مع أن صاحب هذه الدعوى لا يمكنه طرد أصله ، بل لا بُد أن يتناقض ، فإنه لا يمكنه أن يتوقف في تكفير من شك في رسالة محمد – صلى الله عليه وسلم – ، أو شك في البعث ، أو غير ذلك من أصول الدين ، والشاك جاهل . والفقهاء يذكرون في كتب الفقه حكم المرتد : أنه المسلم الذي يكفر بعد إسلامه ، نطقاً ، أو فعلاً ، أو شكاً ، أو اعتقاداً ، وسبب الشك الجهل .

ولازم هذا : أنّا لا نُكفر جهلة اليهود والنصارى ، والذين يسجدون للشمس والقمر والأصنام لجهلهم ، ولا الذين حرقهم علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – بالنار ، لأنّا نقطع أنهم جُهال ، وقد أجمع المسلمون على كفر من لم يُكفِّر اليهود والنصارى أو شك في كُفرهم ، ونحن نتيقن أن أكثرهم جهال..) اهـ

وقال أيضاً (الدرر ٥/ ٤٠٥):

(فنقول : كل من فعل اليوم ذلك عند هذه المشاهد ، **فهو مشركٌ كافرٌ بلا شكٍّ** ، بدلالة الكتاب والسنة والإجماع ؛ ونحن نعلم أن من فعل ذلك ممن ينتسب إلى الإسلام ، أنه لم يوقعهم في ذلك إلا الجهل ، فلو علموا أن ذلك يبعد عن الله غاية الإبعاد ، وأنه من الشرك الذي حرمه الله ، لم يقدموا عليه ، **فكفَّرهم جميع العلماء ، ولم يعذروهم بالجهل ، كما يقول بعض الضالين : إن هؤلاء معذورون لأنهم جهالٌ** .

وهذا قول على الله بغير علم ، مُعارَض بمثل قوله تعالى : { فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } الآية ، {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً} الآيتين .) اهـ

وقال الشيخ سليمان بن سحمان (تنبيه ذوي الألباب السليمة ص ٧١):

(فإذا تبين لك هذا فاعلم أن اعتقاد بطلان عبادة غير الله لا يكفي في النجاة وحده بل لابُدَّ مع ذلك من تكفيرهم – يعني المشركين – والبراءة منهم ، ومن دينهم ، والتصريح لهم بذلك ، وإظهار العداوة والبغضاء لهم .) اهـ.

وقال بعضُ أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله (الدرر السنية ٩/ ٢٩١) :

(الأمر الثاني: مما يوجب الجهاد لمن اتصف به : عدم تكفير المشركين، أو الشك في كفرهم، فإن ذلك من نواقض الإسلام ومبطلاته، فمن اتصف به فقد كفر، وحلَّ دمه وماله، ووجب قتاله حتى يكفر المشركين، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ":

من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه "فعلق عصمة المال والدم بأمرين:

الأمر الأول: قول: لا إله إلا الله.

الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله.

فلا يعصم دم العبد وماله، حتى يأتي بهذين الأمرين:

الأول: قوله: لا إله إلا الله، والمراد معناها لا مجرد لفظها، ومعناها هو توحيد الله بجميع أنواع العبادة.

الأمر الثاني :الكفر بما يعبد من دون الله، والمراد بذلك تكفير المشركين، والبراءة منهم، ومما يعبدون مع الله .

فمن لم يُكَفِّر المشركين من الدولة التركية، وعُبَّاد القُبُور، كأَهلِ مكةَ وغيرهم، ممن عَبَدَ الصالحين، وعَدَل عن توحيد الله إلى الشرك، وبدّل سنّة رسوله ﷺ بالبدع، فهو كافرٌ مثلُهُم، وإِنْ كان يكرَهُ دينهم، ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين ؛ فإَنَّ الذي لا يُكَفِّرُ المشركين، غيرُ مُصدِّقٍ بالقرآن، فإِنَّ القُرآنَ قد كَفَّرَ المشركين، وأَمَرَ بتكفيرهم، وعداوتهم وقتالهم.) اهـ.

وغير ذلك من النقول المتكاثرة في تقرير كفر من لم يكفر المشركين أو يشك في كفرهم ، وأن من لم يعتقد ذلك لم يعرف الإسلام ، ولم يكفر بالطاغوت كما أمر الله جل وعلا ، وأن تكفير المشركين من مسائل أصل الدين التي يكفر تاركها ، ولا يُعذرُ أحدٌ بالجهل فيها لأن تاركها لم يكفر بالطاغوت كما سبق نقله من كلام أهل العلم.

رابعاً : قد كَفَّر السلف الجهمية وغلاة القدرية ومن شك في كفرهم كما تواتر النقل عنهم ، ومن أقوالهم:

قال سفيان بن عُيينة –رحمه الله–:

(القرآن كلام الله عز وجل من قال مخلوق فهو كافر ، ومن شك في كفره فهو كافر.)

وقال سلام بن أبي مطيع – رحمه الله –:

(الجهمية كفار، لا يصلى خلفهم.)

وقال عبدالرحمن بن مهدي – رحمه الله –:

(من زعم أن الله تعالى لم يكلم موسى صلوات الله عليه يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه.)

وقال أيضاً :

(لو كان لي من الأمر شيء لقمت على الجسر، فلا يمر بي أحد إلا سألته عن القرآن، فإن قال: إنه مخلوق، ضربت رأسه ورميت به في الماء.)

وقال أبو الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسي – رحمه الله –:

(من لم يعقد قلبه على أن القرآن ليس بمخلوق، فهو خارج من الإسلام.)

وقال أحمد بن عبدالله بن يونس رحمه الله –:

(لا يصلى خلف من قال: القرآن مخلوق، هؤلاء كفار.)

وقال محمد بن يوسف بن الطباع : سمعت رجلاً سأل أحمد بن حنبل فقال: يا أبا عبدالله، أُصلي خلف من يشرب المسكر؟

فقال: "لا."

قال: فأُصلي خلف من يقول: القرآن مخلوق؟

فقال: "سبحان الله، أنهاك عن مسلم، وتسألني عن كافر؟)

وقال الإمام أحمد – رحمه الله – أيضاً:

(من زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر، ومن زعم أن أسماء الله مخلوقة كفر، لا يصلى خلف من قال: القرآن مخلوق، فإن صلى رجل أعاد.)

وقال البخاري – رحمه الله –:

(ما أُبالي، صليتُ خلف الجهمي والرافضي، أَمْ صليتُ خلف اليهود والنصارى، ولا يُسَلَّمُ عليهم، ولا يُعَادُون، ولا يُنَاكَحُون، ولا يُشْهَدُون، ولا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُم.)

وأقوال السلف في تكفير الجهمية وتكفير من شك في كفرهم لا تحصى لكثرتها .

وقال حرب الكرماني في عقيدته التي نقل عليها إجماع أهل العلم في عصره :(والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر، ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل ليس بمخلوق فهو أكفر من الأول وأخبث قولًا، ومن زعم إن ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهمي خبيث مبتدع.

ومن لم يكفرهما ولا القوم ولا الجهمية كلهم فهو مثلهم، وكلم الله موسى وناوله التوراة من يده إلى يده، ولم يزل الله متكلمًا عالمًا فتبارك الله أحسن الخالقين.)

وقال محمد بن اسحاق بن خزيمة، إمام الأئمة :

(من لم يقل إن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، وجب أن يُستتاب؛ فإن تاب، وإلا ضُربت عنقه ثم أُلقى على مزبلة، لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة.)

وقال ابن تيمية (الصارم المسلول على شاتم الرسول):

(من سبَّ الصحابة أو أحداً منهم أو اقترن بسببه دعوى أن علياً إله ، أو نبي ، أو أن جبريل غلط ، فلا شكَّ في كفر هذا بل لا شكَّ في كفر من توقف في تكفيره.).

وقال فى مجموع الفتاوى (٩٨/٣٥) عن الدروز :

(كفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون بل من شك فى كفرهم فهو كافر مثلهم ، لا هُم بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين بل هم الكفرة الضالون ، فلا يُباح أَكلُ طعامهم.)

وقال محمد بن سحنون :

(أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ والمتنقص له كافرٌ ، والوعيدُ جارٍ عليه بعذاب الله له وحُكْمُهُ عند الأمة القتل ، ومَنْ شَكَّ في كُفْرِهِ وعذابه كَفَرَ.) نقله في الصارم المسلول (١ / ٩)

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب (الدرر السنية ١٠/ ١٢٩):

(الرافضي إذا سب الصحابة ، فاختلف العلماء في كفره ، وأما إذا اعتقد في علي أو الحسين ، فهو كافر إجماعاً ، والسُّني الذي يشكُّ في كفره كافر.)

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن (الدرر: ١١/ ٣٨٨):

(وكذلك الذين اعتقدوا الألوهية في علي بن أبي طالب ، خَدَّ لهم الأخاديد، وأحرقهم بالنار لشركهم بالله.

فسَلْ هذا الجاهل المفتري : هل أصاب عليٌّ في قتلهم أم أخطأ ؟ وهل كانوا كفاراً أم لا؟ **ومن لم يكفرهم فهو كافر.**) اهـ.

قلت :

تأمل قوله : (**ومنْ لم يُكفِّرهم فهو كافرٌ**) أليس هؤلاء الزنادقة معروفون ومعيَّنون بأَسمائهم أَمْ أَنّ هذا مِنْ كُفْرِ النَّوع؟؟

وقال في أُرجوزته:

لم يَسْلُكُوا مَنْهَجَ التَّوحِيدِ بَل فُتِنُوا

بِكُلِّ ذِي جَدَثٍ في اللَّحْدِ مَقْبُورِ

هذا يَطُـوفُ وَهَـذا في تَقَرُّبِه

يَأْتِي إِليهِ بمَنْحورٍ ومَنْذُورِ

وَذَا بِهِ مُستَغِيثٌ في شَدَائِدِهِ

يَرْجُوا الإجَابَةَ في تَيْسِيرِ مَعْسُورِ

فَاحْكُم بتَكْفِيرِ شَخْصٍ لا يُكَفِّرُهُم

فَالحَقُّ شَمْسٌ وهَذَا غَيرُ مَعْذُورِ

وسُئل الشيخ عبد الله والشيخ إبراهيم ؛ ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان (الدرر: ٥/٤٠٩):

(ما قول علماء المسلمين وأئمة الموحدين في إمامة رجلٍ يقول في الجهمية والقبورية المنكرين لتوحيد الذات والصفات وتوحيد العبادة كأكثر أهل دبي وأبي ظبي ونحوهما قولان، وأنهما لم تبلغهما الحجة ولما سُئل كيف تشبهنا بهم ؟ قال هم مسلمون... إلخ؟

فأجابوا :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله وحده ؛

لا تصح إمامة من لا يكفر الجهمية، والقبوريين، أو يشك في تكفيرهم.

وهذه المسألة من أوضح الواضحات عند طلبة العلم وأهل الأثر:

وذلك أن الإمام أحمد وأمثاله من أهل العلم والحديث، لم يختلفوا في تكفير الجهمية، وأنهم ضلال زنادقة.

وقد ذكر من صنف في السنة تكفيرهم، عن عامة أهل العلم والأثر؛ وعدَّ اللالكائي الإمام منهم عدداً يتعذر ذكرهم في هذه الفتوى، وكذلك عبد الله بن الإمام أحمد، في كتاب السنة، والخلال في كتاب السنة، وإمام الأئمة ابن خزيمة قرَّر كفرهم، ونقله عن أساطين الأئمة. وقد حكى كفرهم شمس الدين ابن القيم في كافيته، عن خمسمائة من أئمة المسلمين وعلمائهم...)

إلى قولهم :

(وكذلك القبوريون لا يَشُك في كفرهم، من شم رائحة الإيمان.

وقد ذكر شيخ الإسلام، وتلميذه ابن القيم، في غير موضع: أن نفي التكفير بالمكفرات، قوليها وفعليها، فيما (يخفى دليله) و (لم تقم الحجة على فاعله)، وأن النفي يُراد به : نفي تكفير الفاعل وعقابه، قبل قيام الحجة عليه.

وأن نفي التكفير مخصوص: (بمسائل النِّزاع بين الأئمة) أما دعاء الصالحين، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد: فهذا لا يُنازِع مسلمٌ في تحريمه ، والحكم بأنه من الشرك الأكبر ، فليس في تكفيرهم، وتكفير الجهمية قولان.

وأما الإباضية في هذه الأزمنة: فليسوا كفرقة من أسلافهم ، والذي يبلغنا أنهم على دين عباد القبور، وانتحلوا أموراً كفرية، لا يتسع ذكرها هنا.

ومن كان بهذه المثابة فلا شك في كفره ، **فلا يقول بإسلامهم إلا مصاب في عقله ودينه!!.**)اهـ.

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الدرر السنية ١١٨/٨):

(والذي يُبيِّن ذلك من قصّة الرّدة أنّ المرتدين افترقوا في ردتهم، فمنهم من كذب النَّبيَّ ﷺ ورجعوا إلى عبادة الأوثان ، وقالوا : لو كان نبياً ما مات ؛ ومنهم مَنْ ثَبتَ على الشهادتين ولكن أقرَّ بنبوة مسيلمة ظناً أَنَّ النبيَّ ﷺ أَشْرَكَهُ في النُّبُوة لأَنَّ مُسَيلِمَةَ أَقَامَ شُهُودَ زُورٍ شهدوا له بذلك ، فصدَّقهم كثيرٌ من الناس؛ ومع هذا : **أَجْمَعَ العُلماءُ أَنَّهُم مُرتَدُّونَ وَلَو جَهِلُوا ذَلِكَ ، وَمَنْ شَكَّ في رِدَّتِهِم فهُو كَافرٌ.**) اهـ.

وقد يقول قائل :

إنَّ هذا التكفير مَن الأئمة لعُبَّاد القُبُورِ والجهمية إنما هو تكفير نَوعٍ وَلَيس تكفيراً للمُعَيَّن .

والجواب عن ذلك من عدة وجوه :

منها : أَنَّ أهل العلم لم يذكروا التفريق بين النوع والمعَيَّن إلا في المسائل التي يخفى دليلُها أَمَّا أُصُولُ الدِّين المعلومة بالاضطرار مِنْ دين الإِسلام ، فلا يُقالُ فيها كُفْر النَّوع لا المعيَّن ، وكلامهم في هذا واضحٌ كالشَّمس لا يحتمل التأْوِيل ، ومِنْ ذلك :

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الدرر السنية ١٠/٩٣-٩٤) :

(وبعد: ما ذكرتم من قول الشيخ (ابن تيمية) : كل من جحد كذا وكذا، وقامت عليه الحجة، وأنكم شاكُّون في هؤلاء الطواغيت وأتباعهم، هل قامت عليهم الحجة؟ فهذا من العجب، كيف تشكُّون في هذا وقد أوضحته لكم مراراً؟!

فإنَّ الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديثُ عهدٍ بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدةٍ، أو يكون ذلك في مسألةٍ خفيةٍ، مثل الصرف والعطف، فلا يُكفَّر حتى يُعرَّف.

وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإنَّ حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة ؛ ولكن أصل الإشكال ، أنكم لم تفرّقوا بين قيام الحجة، وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين، لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً.)

وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر؛ وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها.) اهـ.

وقال الشيخان إبراهيم وعبد الله ابنا عبد اللطيف وسليمان بن سحمان في الرد على من يقول : نكفر النوع ولا نكفر المعين :

(..إطلاق هَذَا جهلٌ صِرفٌ لِأَن هَذِه الْعبارَة لَا تنطبق إِلَّا على الْمعِين وَمَسْأَلَة تَكْفِير الْمعِين مَسْأَلَة مَعْرُوفَة إِذا قَالَ قولاً يكون القَوْل بِهِ كفراً ، فَيُقَال من قَالَ بِهَذَا القَوْل فَهُوَ كَافِر لَكِن الشَّخْص الْمعِين إِذا قَالَ ذَلِك لَا يحكم بِكُفْرِهِ حَتَّى تقوم عَلَيْهِ الْحجَّة الَّتِي يكفر تاركها ، وَهَذَا

فِي الْمسَائِل الْخفية الَّتِي قد يخفى دليلها على بعض النَّاس كَمَا فِي مسَائِل الْقدر والإرجاء وَنَحْو ذَلِك مِمَّا قَالَه أهل الْأَهْوَاء ؛ فَإِن بعض أَقْوَالهم تَتَضَمَّن أموراً كفريةً من ردِّ أَدِلَّة الْكتاب وَالسّنة المتواترة فَيكون القَوْل المتضمن لرد بعض النُّصُوص كفراً وَلَا يُحْكَمُ على قَائِله بالْكُفْر لاحْتِمَال وجود مَانعٍ كالجهل وَعدم الْعلم بِنَقْض النَّص أَو بدلالته فَإِن الشَّرَائِع لَا تلْزم إِلَّا بعد بُلُوغهَا ذكر ذَلِك شيخ الْإِسْلَام ابْن تَيْمِية – قدس الله روحه – فِي كثير من كتبه ، وَذكر أَيْضاً تَكْفِير أُنَاسٍ من أَعْيَان الْمُتَكَلّمين بعد أَن قرر هَذِه الْمَسْأَلَة قَالَ : " وَهَذَا إِذا كَانَ فِي الْمسَائِل الْخفية فقد يُقَال بِعَدَمِ التَّكْفِير وَأما مَا يَقع مِنْهُم فِي الْمسَائِل الظَّاهِرَة الجلية أَو مَا يعلم من الدّين بِالضَّرُورَةِ فَهَذَا لَا يتَوَقَّف فِي كفر قَائِله .) اهـ.

قلت:

وقد نقلتُ فيما سبق كلام أهل العلم في تقرير أنَّ تكفير المشركين مِنْ أَصلِ الدِّينِ ، وأَنَّهُ من ضروريات الإسلام التي تواترت عليها أدلة الكتاب والسنة والإجماع ، فمَنْ شَكَّ فيه أو تردَّد فهو كافرٌ ؛ فكيف بمن يُنَافِحُ عن المشركين ، ويَدَّعِي أَنَّهم مِن المسلمين الموحدين ، ولا يجوز تكفيرهم ، وأَنَّ ما وَرَدَ من الأَدلَّة وكلام أهل العلم في ذلك إنما هو في النَّوع لا المعيَّن؟!

لا شَكَّ أَنَّ هذا العاذر أولى بالتكفير من الشَّاكِ المتردِّدِ ، بل قد نَقَلَ أَهلُ البدع والأهواء الإجماعَ على هذا ، **فقال ابن الوزير اليماني : " ولا شكَّ أنَّ مَنْ شَكَّ في كُفْرِ عَابِدِ الأَصْنَام وَجَبَ تكفيره ، ومَنْ لم يُكفِّرْهُ كَفَرَ ،وَلا عِلَّةَ لذلك إلَّا أَنَّ كُفرَهُ معلومٌ مِنَ الدِّينِ ضرورةً .. "**

ومنها : أن كلام أهل العلم في تكفير الشاك ، والعاذر إنما هو في المعين لأنهم ذكروا أن عُبَّاد القبور والجهمية والرافضة وأضرابهم من المرتدين يستتابون ولا يُصلَّى خلفهم ، ومن صلى خلفهم ثم علم بردَّتهم أعاد الصلاة ، وكذلك تطليق نسائهم ، وعدم جواز أكل ذبائحهم ، وغير ذلك من الأحكام لا تكون إلا في المعين لا في النوع كما ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب في تعليقه على تكفير ابن تيمية لمن ذبح لغير الله ؛ **فقال:**

(فانظر – أرشدك الله – إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة ، وتصريحه أن المنافق يصير مرتداً بذلك ، وهذا في المعين ؛ إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحةُ معينٍ ..)

وبيان ذلك :

أنه لا يتصور عاقلٌ فضلاً عن طالبِ علمٍ أن السلف قالوا بعدم جواز الصلاة خلف الجهمية ، وعدم جواز أكل ذبائحهم ووجوب استتابتهم ثم إذا رأوا جهمياً معيناً يُصلي بالناس ، أو يذبح الذبائح سيصلون خلفه ، أو يأكلون ذبيحته ، وأنهم إنما كفَّروا النوع لا الشخص الذي يذبح ، أو يؤمُ الناس ؟! لا يقول هذا إلا مصابٌ في عقله ودينه.

فالتنويع في هذه المسائل هو عين التنزيل ؛ فلا فرق بين النوع والمعين في أصول الدين والمسائل المعلومة من الدين بالضرورة وأكبرها وأجلها إفراد الله بالعبادة ، ومنه تكفير المشركين الذين يعبدون غير الله جل وعلا.

وكذلك السلف يوجبون استتابة الجهمية؛ فعلى هذا التفريق كيف يستتيبون النوع وهي مسألة عقلية محضة لا وجود لها إلا في الأذهان ؟

والاستتابة هي طلب توبة الشخص من الكفر الذي وقع فيه ؛ فإن لم يكن هناك شخصٌ معينٌ بشحمه ولحمه لم تتحقق الاستتابة ؛ فليُعلم هذا وليُتنبَّه له!!

ومنها : قد منع أهل العلم من الصلاة خلف من لا يُكفِّر أعيان عُبَّاد القبور والجهمية والرافضة والقدرية ، وذكروا أن هذا الشخص كافرٌ لشكِّه في ضروريات الإسلام ، ولا يكون هذا إلا في المعين.

ومنها : تكفير السلف للمعين الذي يشك في كفر الجهمية كما ورد عن أهل العلم في تكفير الحلواني لما شك في كفرهم.

قال داود بن الحسين البيهقي تاريخ بغداد (٣٦٥/٧):

غُطَيفٍ بالجَرْفِ عند سَبَأ ، وَأَمَّا (يَعُوقُ) فكانت لهَمْدَانَ ، وَأَمَّا (نَسْرٌ) فكانت لحِمْيَرَ لآلِ ذِي الكَلَاعِ.

أسماءُ رجالٍ صالحينَ في قوم نوحٍ ، فلما هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيطانُ إلى قومهم أَنْ انصِبُوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أَنْصَاباً ، وسَمُّوهَا بأَسْمَائِهِم ففعلوا ، فلم تُعْبَدْ حتى إذا هَلَكَ أُولئِكَ وَتَنَسَّخَ العلمُ عُبِدَتْ.)

فكيف يقال إنَّ تكفير مَنْ عَبَدَ الصالحين والأولياء فيه شبهة ؟ ومِنْ أين جاءت الشبهة إلا ممن لا يفرق بين دين الإسلام ودين المشركين ؟

ثانياً : أنَّ كُفر المشركين الذين يعبدون الصالحين ، ويتعلقون بالموتى أظهر من كفر اليهود والنصارى لأن أهل الكتاب لهم دين (وإن كان باطلاً) ينتسبون فيه إلى الأنبياء ، أما المشركون بقبور الصالحين فهم عُبَّاد أوثان كما جاءت بذم أفعالهم وتكفيرهم سائر الأديان ؛ لذا فإنَّ منْ عَذَر عُبَّاد القبور بالجهل لَزِمَهُ لا مَحَالَةَ أَنْ يَعْذُرَ عَوَامَ اليهود والنصارى لأَنَّهم أَوْلَى بالجهلِ مِنَ هؤلاء الذين ينتسبون للإسلامِ ظَاهراً ، ويَتْلُونَ القُرآن ، ويعيشون بين أَظْهُرِ المسلمين ، وهُم مُتَمَكِنُونَ من التَّعَلُّم ولكنهم أَعْرَضُوا عنه بخلاف عَوَامِّ اليهود والنصارى.

بل قد جعل السلف تكفير الجهمية مثل تكفير اليهود والنصارى وكفَّروا مَنْ شَكَّ في كُفْرِهم ، **قال يحيى بنُ خَلَف ؛ أبو محمد المُقْرِئُ** ؛ (السنة لحرب الكرماني ٣٧٥):

(..ثُمَّ أَتَيتُ الكُوفَةَ فَلَقِيتُ أَبَا بَكرِ بنَ عَيَّاشٍ؛ فسأَلْتُهُ – يعني ما تقولُ فيمَنْ قال : القُرآنُ مخلوقٌ ؟ ، فقال : كافرٌ ، وكُلُّ مَنْ لم يَقُلْ : إنَّهُ كافرٌ؛ فهو كافرٌ ، ثُمَّ قال : أيُشَكُّ في اليَهُوديِّ والنَّصْرانِيِّ؛ أَنَّهُما كافِرانِ ؟! فمَنْ شَكَّ في هَؤلاءِ أَنَّهم كُفَّارٌ ؛ فهو كافرٌ، والذي يقولُ : القُرآنُ مَخْلوقٌ مِثلُهُما.) اهـ.

قُلتُ :

تَبيَّنَ بهذا أَنَّ السلفَ لم يُفرِّقوا بين مَنْ شَكَّ في كُفرِ الكافرِ الأَصْلِي مِنْ اليهودِ والنَّصارى ، وبين مَنْ شَكَّ في كُفْرِ المرتَدِ عنْ الدِّين ، ولم يشترطوا إقامةَ الحجة وإزالة الشبهة ، فمِنْ أين جاء التفريق المذكور في الفتوى السابقة؟!

فهذا كلامهم في الجهمية المنكرين لكلام الرب جل وعلا ؛ فلا يكون عُبَّاد القبور أَقَلَّ منهم في الحُكْمِ ، فتَنَبَّه!

ثالثاً : أَنَّ الله تعالى أَمَرَ نَبيَّهُ ﷺ بالبراءة مِنَ المشركين ؛ عُبَّادِ الصالحين والأولياء ؛ وتكفيرهم قبل أَنْ يَلْقَ أَحَداً مِنَ اليهود والنصارى ؛ فأَنْزلَ سورة الكافرون :(قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون.........لكم دينكم ولي دين ..السورة)

وإنما دعا النبيُّ ﷺ اليهود والنصارى إلى الإسلام دعوةً مستقرةً بعد الهجرة إلى المدينة النبوية ، والسورةُ مكيَّةٌ بالاتفاقِ ، فمَنْ هُم المشركون الذين أَمَرهُ اللهُ بتكفيرهم ومعاداتهم والبراءة منهم؟؟

رابعاً : أَنَّ حقيقةَ مذهب العَاذِرين أَنَّهم لا يُكفِّرون أحداً من المرتدين إلا المعانِدَ المستكبر ، وهذا القولُ مُصادمٌ ، ومُكذِّبٌ لأَدلَّةِ الكتابِ والسُّنة وإجماعِ الأُمَّةِ ، فإنَّ الله تبارك وتعالى ذَكَرَ أَنَّ غَالبَ المشركين جُهَّالٌ مُعرضون عن دينه ومتابعة رُسُلِهِ ؛ فقال: (ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يعقلون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون)

وقال : (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً)

وقال : (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة المكذبين)

وقال : (ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون) والآيات في هذا المعنى كثيرة.

ولا يستطيع العاذرون أَنْ يُثبتوا كُفْرَ الإعراض والجهل ، ولا أن يذكروا ضابطاً صحيحاً له – على مذهبهم – فَضْلاً عَنْ تطبيقه على المعَيَّنِ .

وقد قال الإمام أحمد – رحمه الله – (المغني ٩/٢١١) :

(لا أعرف اليوم أحداً يُدعى، قد بلغت الدعوة كُلَّ أَحدٍ، والرُّومُ قَدْ بَلَغَتهُم الدَّعوةُ ، وعَلِمُوا ما يُرادُ منهم.)اهـ.

فهذا قوله – رحمه الله – في الكفَّارِ الأَصليين ؛ فكيفَ يُقالُ بِأَنَّ المشركين الذين ينتسبون للمِلَّةِ ، ويَسْمعون القُرآن ، ويعيشون بينَ أَظْهُرِ المسلمين مَعْذُورُون بالجَهْلِ؟!

بل إِنَّ العَاذِرين لا يَعذرون بالجهل فَحَسْب بل يعذرون المتأولين الذين يحاربون التوحيد ويُنَاصِرُون الشِّرْكَ ؛ فحقيقةُ مذهبهم إِبْطالُ أَدلَّةِ الكتاب والسنة ، وإِلْغَاءُ التمييزِ بين المسلمين والمشركين ، وهذا رَدٌّ لدين الإسلام كُلِّه ، نسأَلُ الله العافية.

فظهر مما سبق أَنَّ الكاتب وأمثاله لا يعرفون أَصْلَ الإسلام ، ولم يَكْفُروا بالطاغوت ، ولا يفرِّقون بين المسلمين والمشركين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وكتبه

أبو حمزة

محمد بن عبد العليم آل ماضي